3 - الحالة في بوروندي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات تتصل بالحالة في بوروندي. وعُقدت الجلسات كلها في شكل إحاطات[46]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى تلك الجلسات، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بكامل هيئته لمناقشة الحالة في بوروندي[47].

وفي عام 2019، قدم المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، إحاطات في إطار هذا البند. وكانت الدعوات الموجهة بموجب المادة 37 لحضور تلك الجلسات قد اقتصرت على بوروندي[48]. وركزت الإحاطات المقدمة خلال هذه الفترة على التطورات السياسية التي سبقت إجراء الانتخابات العامة في عام 2020، وحالة حقوق الإنسان والحالات الإنسانية في البلد، وحالة عملية الحوار بين البوروندييين بقيادة جماعة شرق أفريقيا.

وركز المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي خلال الإحاطتين اللتين قدمهما في عام 2019[49] على الأنشطة التي اضطلع بها نيابة عن الأمين العام، بما في ذلك الجهود الرامية إلى حل الأزمة السياسية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2020. وأكد مجددا أن الحوار الشامل بين البوروندييين يظل الخيار الوحيد القابل للتطبيق للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة تكفل مستقبل البلد، وأشار إلى عدم إحراز تقدم، وقال إن السبب يعزى إلى غياب إرادة سياسية لدى الأطراف أو إلى غياب الالتزام المؤكد لدى الدول في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب المبعوث الخاص في كلتا الإحاطتين عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وذكر أن الحالة الأمنية قد تحسنت، رغم استمرار ورود تقارير بشأن وقوع إساءات وانتهاكات أخرى تمس بحقوق الإنسان. وفي كل الجلسات الثلاث[50]، أعاد رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام تأكيد أن اللجنة ستواصل التركيز على الانتخابات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تواجهها بوروندي. وفي إشارة إلى طلب الحكومة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنهاء أنشطتها في البلد وسحب موظفيها، أكد رئيس تشكيلة بوروندي خلال إحاطته المقدمة في شباط/فبراير أن حقوق الإنسان عنصر هام في بناء السلام، وشجّع على بناء القدرات في سبيل حماية حقوق الإنسان. كما ذكر الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام خلال إحاطته التي قدمها في 14 حزيران/يونيه[51] أن حالة حقوق الإنسان لا تزال تبعث على القلق بالنظر إلى وقوع انتهاكات كثيرة للحريات المدنية والسياسية الأساسية على خلفية خطط البلد الانتخابية. وعرض المراقب الدائم ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، في إحاطتيهما[52]، تقييماتهما للحالة السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، مؤكدين مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة دعمه لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم وسلمي وتوافقي للحالة في بوروندي.

وركزت المداولات التي أجراها المجلس عقب الإحاطات على ضرورة إيجاد خريطة طريق قائمة على توافق الآراء وشاملة للجميع استعدادا للانتخابات العامة في عام 2020، وعلى الحاجة إلى دعم اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وأعرب أعضاء المجلس عن وجهات نظر متباينة بشأن النهج الواجب اتباعه إزاء الانتخابات. وشجع معظم أعضاء المجلس السلطات البوروندية على مواصلة الحوار السياسي بين البوروندييين بقيادة جماعة شرق أفريقيا والتعاون مع الشركاء المعنيين، وأكد الاتحاد الروسي والصين على سيادة بوروندي، وشددا على أن الحكومة هي صاحبة الصلاحية في تولي إدارة شؤون البلد الداخلية، وحذرا من التدخل الخارجي، وأعربا عن أملهما في أن تُقدَّم المساعدة إلى الحكومة، حسب الحاجة[53].

(46) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(47) انظر S/2019/744 و S/2019/1015.

(48) لمزيد من المعلومات عن المشاركة في جلسات المجلس، انظر الجزء الثاني، القسم السابع.

(49) انظر S/PV.8465 و S/PV.8652.

(50) انظر S/PV.8465 و S/PV.8550 و S/PV.8652.

(51) انظر S/PV.8550.

(52) انظر S/PV.8465 (المراقب الدائم)؛ و S/PV.8550 (مفوض السلم والأمن).

(53) انظر S/PV.8465 (الاتحاد الروسي، والصين)؛ و S/PV.8550 (الاتحاد الروسي، والصين)؛ و S/PV.8652 (الاتحاد الروسي، والصين).

وأُعرب أيضا عن آراء متباينة بشأن مواصلة إدراج الحالة في بوروندي كبند في جدول أعمال المجلس. وفي حين دعا بعض الأعضاء المجلس إلى النظر بجدية في رفع البند الخاص بالحالة في بوروندي من جدول أعماله، بحجة أن الحالة في البلد هادئة وطبيعية بصفة عامة ولا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو الإقليميين[54]، رأى آخرون أن ثمة حاجة إلى بقاء البند على جدول أعمال المجلس بسبب استمرار أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في خضم أزمة سياسية داخلية لم تحل وتوترات إقليمية، مع اقتراب موعد الانتخابات في عام 2020[55].

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم ودعوا الحكومة إلى التعاون الكامل مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان[56].

(54) انظر S/PV.8465 (غينيا الاستوائية)؛ و S/PV.8550 (غينيا الاستوائية، والصين، والاتحاد الروسي).

(55) انظر S/PV.8465 (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة)؛ و S/PV.8550 (ألمانيا).

(56) انظر S/PV.8465 (بولندا، وفرنسا)؛ و S/PV.8550 (بولندا).

الجلسات: الحالة في بوروندي

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8465 19 شباط/فبراير 2019			بوروندي	المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8550 14 حزيران/يونيه 2019			بوروندي	الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام؛ مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي[أ]، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8652 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2019/837)		بوروندي	المبعوث الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين	

(أ) شارك مفوض السلم والأمن في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مونتريال، كندا.

(ب) ومثّل جنوب أفريقيا (رئيسة المجلس) وزير العلاقات الدولية والتعاون.

4 – الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلستين، كل منهما في شكل جلسة إحاطة[57]، بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ولم يتخذ المجلس أي قرارات بشأن هذا البند في عام 2019. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين.

(57) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

وفي عام 2019، قدم المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى إحاطتين بشأن تقارير الأمين العام[58] في إطار هذا البند. وفي كلتا الإحاطتين المقدمتين إلى المجلس، ركز المبعوث الخاص على أنشطة المكتب الرامية لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك تيسير عودة المقاتلين السابقين الطوعية ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم والتعاون الأمني الهادف إلى تحييد القوى الهدامة.

(58) S/2019/229 و S/2019/783.